

المبادرة العالمية لإنهاء كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال

**إطلاق حملة إصلاح القانون الخاص بحظر العقاب الجسدي:
استخدام الاجراءات القانونية والآليات الاقليمية والدولية لحقوق الانسان
ملخص عن الاجتماع السادس (حزيران / يونيو 2009)**

في البلدان التي ترفض فيها الحكومات تقديم إصلاح للقانون أو تعارض بشدة القيام بذلك، يُستعان بالقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون المحلي "للازامهم" بقبول واجباتهم في مجال ترسيخ حقوق الطفل، فليست بحاجة لأن تكون محامياً كي تستخدم القانون.

**استخدام الانظمة القانونية المحلية
تجسيد معاهدة الامم المتحدة حول حقوق الطفل UNCRC**

تشكل UNCRC جزءاً من القانون الدولي لحقوق الانسان وتستتبع المصادقة عليها التزامات قانونية للتأكيد على التطبيق الكامل لمضامينها بما في ذلك سن القانون الذي يحظر كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال.

وفي بعض الدول، فور المصادقة عليها، تصبح UNCRC فوراً جزءاً من (متجسدة في) القانون المحلي القومي، ويسود مفعولها على القانون المحلي بحيث يصبح من الممكن استخدامها في المحاكم من أجل المطالبة بالحقوق التي تكرسها. وفي دول أخرى، لا يتم تجسيد المعاهدة فوراً وإنما يتطلب ذلك بعض الاجراءات لدى البرلمان. وفي بعضها، يتم إنشاء وضع لمعاهدة UNCRC فقط عندما يتقدم أحد بدعوى أمام المحكمة. وفي الدول حيث لا يتم ترسيخها فوراً، يصار الى تنقيح القانون المحلي وإصلاحه لوضعه بالتلازم مع المعاهدة.

وفي كافة الاحوال، تحتاج الحكومات لتذكيرها بأن UNCRC تفرض التزامات قانونية بموجب القانون الدولي. وتؤكد معاهدة فيينا حول قانون العهود على أن مسألة قبول موثيق حقوق الانسان تعني تحمّل تبعات قانونية، وتشير الى وجود القانون المحلي الذي يتعارض مع هذه الموجبات / الالتزامات لا يمكن استخدامها كذريعة لعدم التقيد الكلي بمندرجاتها.

القوانين الدستورية وسواها من القوانين المحلية

تتطوي دساتير معظم الدول على أحكام أو قوانين أساسية أخرى تتعارض مع القوانين التي تجيز أو تبرر العقاب الجسدي، فعلى سبيل المثال القوانين التي تحمي كرامة الانسان وسلامته الجسدية، وتمنع العقاب أو المعاملة الوحشية أو المهينة، أو تحدد حق كل انسان في حماية عادلة في ظل القانون. وبوسعنا استخدام هذه الاحكام القانونية الوطنية لرفض العقاب الجسدي في كافة المواضع أو بعضها بالاضافة الى استخدام المواثيق الدولية التي وافقت عليها الدولة. أما الشكوى فترفع ضد الدولة وتعتمد السلطة النهائية في القضية على النظام القانوني الوطني.

الحصول على المشورة القانونية واستخدامها

إن رأي الخبير القانوني لمفيد عندما لا يحرز أي تقدّم باتجاه الحظر أو عند مقاومة مثل هذا التقدم. ومن الضروري الطعن بشرعية العقاب الجسدي أمام المحاكم – وإن فشل الامر، يقدم الرأي القانوني أساساً متيناً لاستخدام آليات حقوق الانسان الدولية و/أو الاقليمية. وفي كل دولة، يكون أي رأي قانوني مفيد لدعم حملة الحظر.

ومن خلال تكليف رأي قانوني، ضمان:

- أنه مدوّن من قبل محام ما يؤمن بحقوق الطفل ويدعم بالكامل حقوق الانسان الملزمة لحظر كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الاطفال.
- أنه يحدد المدى الذي يسمح القانون فيه بالعقاب الجسدي والذي يتعارض مع مواثيق حقوق الانسان التي صادقت عليها الدولة بما فيه UNCRC والأحكام الدستورية وسواها من القوانين المحلية ذات الصلة وكيف يمكن لهذا التعارض أن يُرفض في النظام القانوني الوطني وعند الحاجة، من خلال استخدام آليات حقوق الانسان الاقليمية والدولية (راجع الفقرة أدناه).

ويمكن أن يذكر الرأي على نحو مفيد، الاحكام المهمة والصريحة الصادرة عن المحاكم الوطنية الرفيعة المستوى في دولة أخرى، تدعم القضية بشأن الحظر الكامل.

وباستخدام الرأي القانوني، ينبغي أن نستذكر:

- أن هدفه الرئيسي هو تمكين التشريع الذي يسمح بالاعتراض على العقاب الجسدي أمام المحاكم، ولكن وحده التهديد باتخاذ الاجراءات القانونية من شأنه أن يكون كافياً لتحريك الدعوى.
- إن القرار القاضي برفع الاعتراض أمام المحكمة ينبغي أن يعقب تقييم دقيق للمخاطر التي تستتبع مثل هذا الاجراء لا سيما خطر فقدان القضية وخلق سابقة

- سيئة. ويمكن نقض الاحكام السيئة الا أنها شائكة من حيث التأكد من حسن أداء المحامين واستخدامهم لكافة المبررات الصحيحة.
- إن اتخاذ الاجراءات القانونية أو التهديد باتخاذها ينبغي أن يكونا جزءاً من استراتيجية شاملة لتعزيز إصلاح القانون وليس مقاربة معزولة للمسألة.

استخدام الآليات الدولية والاقليمية الخاصة بحقوق الانسان

تؤمن الآليات الدولية والاقليمية (من شكاوى/آليات تواصل) وسيلة للاستئناف ضد، والضغط على، الحكومات الوطنية في الدول التي صادقت على البروتوكول الاختياري ذي صلة أو قامت بإجراء التصريح المناسب حول المصادقة على الميثاق الأساسي. وتستلزم هذه الآليات عادة أن يكون قد تم تجريب أي استخدام ممكن لأنظمة قانونية وطنية وتم الاخفاق في تحقيقها – وتُعرف هذه العملية "باستنزاف المعالجات المحلية". وتستلزم دائماً تقريباً ضحايا واقعيين لإقامة القضية.

وتتضمن الشكاوى / آليات التواصل تلك المرتبطة بالعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة ، معاهدة الأمم المتحدة حول القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، المعاهدة الاميركية لحقوق الانسان، والاعلان الأميركي لحقوق وواجبات الانسان ، الشرعة الافريقية حول حقوق ومصحة الطفل، المعاهدة الاوروبية حول حقوق الانسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي والميثاق الاجتماعي المعدل.

موجزات أخرى للاجتماعات متوفرة أيضاً:

- 1: فهم الحاجة للحظر
- 1 : تنقيح القانون الحالي
- 2 صياغة تشريع يحظر العقاب الجسدي
- 3 : بناء استراتيجية وطنية.
- 4 : العمل مع الحكومة والبرلمان
- 7 : المصادر الاساسية لدعم اطلاق الحملة.

للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الإلكتروني:
ومراسلتنا على البريد الإلكتروني:
www.endcorporalpunishment.org
info@endcorporalpunishment.org